الإجراءات الإدارية والقانونية التي تعاملت بها سلطات الانتداب البريطاني مع المجالس البلدية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من: (1917-1948).

جمال حبش

باحث في التنمية السياسية، جامعة القدس المفتوحة- جنين

jamhabq@gmail.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى نمط الإجراءات الإدارية والقانونية، التي تعاملت بها الإدارة البريطانية مع البلديات الفلسطينية، في مرحلة العمل الوطني الفلسطيني، خلال فترة الانتداب الممتدة من: (1917-1948م)، وما تخللها من دعم إنشاء الكيان اليهودي على أرض فلسطين، ولذا فان أهمية الدراسة، والمنهجية التي اعتمدت عليها، كانت متلائمة مع أهدافها، فقد سلطت الضوء على أبرز الإجراءات الإدارية والقانونين التي تعاملت بها الإدارة البريطانية مع البلديات الفلسطينية، كما سلطت الضوء على ابرز مضامين تلك القوانين، المتعلقة بتنظيم عمل المجالس البلدية الفلسطينية، خلال فترة الانتداب البريطاني، وقد بينت الدراسة، أن أنماط التعامل التي اتبعتها الإدارة البريطانية مع البلديات الفلسطينية، قد اتسمت بتقييد تلك المجالس، وجعلها تابعة لسياساتها الداعمة لليهود، وأن تلك القوانين، قد اتسمت بجعل البلديات الفلسطينية، وكأنها مؤسسات تابعة للإدارة البريطانية، وذلك من خلال إطلاق يد الحاكم البريطاني في التلاعب في هذه المجالس، حسب ما يقتضيه تحقيق الأهداف البريطانية الداعمة لإنشاء الكيان اليهودي، وإشعال نار التنافر العشائري، والتنافس بين رجالات العائلات الكبرى، لتحقيق نفوذهم الشخصي على حساب المصالح الفلسطينية العامة، وتعيين رؤساء للبلديات موالين للسياسة البريطانية، وفي المقابل، توفير كل الإمكانيات لتنمية المجالس البلدية اليهودية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الإدارة البريطانية قد سخرت البلديات الفلسطينية، من أجل تسهيل مهمتها في دعم الوطن القومي اليهودي، وذلك من خلال تشريع القوانين المتناغمة مع سياستها الاستعمارية، وإثارة الفتن بين وجهاء العائلات الفلسطينية، وتهيئة الأجواء التي تمكن الحركة الصهيونية،من بناء كيانها.

الكلمات الدالة: *الإجراءات، الإدارية والقانونية، سلطات الانتداب البريطاني، المجالس البلدية الفلسطينية.*

المقدمة

مع نهاية عصر الإقطاع, وانتشار الثورة الصناعية, وتدفق المهاجرين من الريف إلى المناطق الصناعية في المدن بهدف العمل في المجال الصناعي, وبالتالي استقرارهم في تلك المدن، ظهرت الحاجة الملحة لتوفير الخدمات اللازمة لهم, وقد اقتضت هذه الضرورة إيجاد إدارات محلية لتلك المدن، وذلك بهدف تنظيمها وتوفير الخدمات لسكانها، ولتحقيق ذلك، فقد قامت الحكومات المركزية تارة بتعيين بعض الموظفين الحكوميين لإدارة تلك المدن، وتارة أخرى انتخابهم محلياً، وقد أدى كل هذا إلى إصدار قانون البلديات في إنجلترا عام(1835م), والذي بموجبه يتم انتخاب مجالس محلية لإدارة تلك البلديات، وإلغاء أُسلوب إدارتها بواسطة مندوب عن الملك نهائياً عام(1888م)، وكذلك الأمر في فرنسا، فقد تم تشكيل المجالس البلدية فيها منذ عام (1831م), ولكن هذه المجالس بقيت تابعة في إدارتها لمندوب عن حاكم فرنسا حتى عام(1881م), حيث أُعطيت البلديات صلاحيات، واسعة وأصبحت إدارتها تتم بإشراف مجالس بلدية منتخبة من السكان الذين يقطنون في إطار صلاحيات تلك المجالس(العكش وآخرون, 1996، ص10،11).

وخلال هذه الفترة، كانت أقطار الوطن العربي خاضعة لحكم العثمانيين، وقد بدأت تشهد تحولاً نحو الحياة المدنية والإدارة المحلية منذ عام(1839م)، ولكن هذه الحياة الإدارية والمدنية لم تتبلور بشكل واضح إلا بعد صدور قانون تشكيل الولايات عام(1864م)، ومن ثم صدور قانون البلديات العثماني عام (1877م)، وبهذا تحول النظام الإداري المحلي العثماني في البلاد العربية من ضمنها فلسطين، من إدارة لمراكز نفوذ الجيش وأمراء الإقطاع، إلى إدارات محلية يشرف عليها السكان المحليون (عمرو، "ب.ت"، ص13).

وعليه، فان فلسطين، وكغيرها من تلك الولايات العثمانية، قد شهدت في تلك الفترة, تشكيل المجالس البلدية والمحلية في مراكز الألوية والأقضية، والمدن الكبيرة، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى عام(1917م)، كان عدد المجالس البلدية التي شكلتها الحكومة العثمانية في فلسطين(22) مجلساً بلدياً (حبش، 2006 ب, ص13), وخلال فترة (الانتداب) البريطاني على فلسطين، والممتدة من (1918–1948م)، فان السلطات البريطانية قد أصدرت العديد من النظم والقوانين التي نظمت بموجبها صلاحيات المجالس البلدية الفلسطينية ومهامها، بالإضافة إلى تحديدها لنمط تعامل تلك الإدارة مع البلديات الفلسطينية خلال فترة احتلالها لفلسطين، والتي انتهت بخروج آخر جندي بريطاني من فلسطين، عام(1948م).

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة، في أنها تسلط الضوء على نمط العلاقات التي كانت تربط البلديات الفلسطينية بالإدارة البريطانية في فلسطين، خلال فترة خضوعها للاحتلال البريطاني، الممتدة من (1917–1948) سيّما وأنها مرحلة تاريخية هامة من مراحل كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الأجنبي، كما أن لها أهمية أخرى في كونها تكشف عن طبيعة الأهداف التي كانت ترمي إلى تحقيقها الإدارة البريطانية، من خلال إصدارها لمنظومة من القوانين واللوائح، التي نظمت بموجبها صلاحيات المجالس البلدية الفلسطينية من جهة، بالإضافة إلى أهمية هذه الدراسة، في كونها تسلط الضوء على نمط تعامل الإدارة البريطانية مع المجالس البلدية اليهودية وارتباط هذا التعامل بإنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين في تلك الحقبة.

مشكلة الدراسة

سيطرت القوات البريطانية على فلسطين، بعد نهاية الحرب الكونية الأولى عام(1917م)، وقد كان بها(22) مجلساً بلدياً، وهي:(عكا, حيفا, شفاعمرو, صفد, الناصرة, طبريا, بيسان, جنين, طول كرم, نابلس, رام الله, القدس, اللّد, الرملة, يافا, بيت جالا, بيت لحم, الخليل, بئر السبع, المجدل, غزة, خان يونس), وقد عمدت الإدارة البريطانية في فلسطين خلال الفترة الممتدة من(1917–1948م) إلى تشريع العديد من القوانين، التي نظمت بموجبها صلاحيات المجالس البلدية الفلسطينية ومهامها، كما اتخذت العديد من الإجراءات التي حددت بموجبها سبل علاقتها بهذه البلديات، ولذا فإن مشكلة هذه الدراسة تتبلور في السعي نحو استجلاء حقيقة صلاحيات تلك المجالس، وطبيعة مهامها التي أُنيطت بها بتكليف من الإدارة البريطانية المنتدبة على فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف، يمكن صياغتها وفقاً للسؤال الرئيس التالي:

ما هي الإجراءات الإدارية والقانونية التي تعاملت بها سلطات الانتداب البريطاني مع المجالس البلدية الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من:(1917–1948م)؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الإجراءات الإدارية التي تعاملت بها الإدارة البريطانية مع البلديات الفلسطينية، في مرحلة الاحتلال البريطاني لها، كما تهدف إلى التعرف إلى الصلاحيات التي منحتها القوانين التي أصدرتها بشان تنظيم عمل البلديات الفلسطينية ومهامها، وكذلك التعرف إلى الأهداف التي كانت ترمي الإدارة البريطانية إلى تحقيقها

من خلال تلك الإجراءات الإدارية والنظم القانونية، التي عمدت إلى تشريعها، وإلزام البلديات الفلسطينية التقيد بنصوصها، وذلك، طيلة فترة سيطرة الإدارة البريطانية على فلسطين، والتي امتدت من: (1917–1948م).

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على المنهج البحثي التاريخي، كما اعتمد أيضا على منهج الاستقراء, ومنهج تحليل المضمون، للنصوص والوثائق, وكذلك المصادر الأصلية، والدراسات المتعلقة بموضوع هذه الدراسة.

مصطلحات الدراسة

الإجراءات: هي الخطوات المقرر أن تنفيذها سلطة رسمية، أو مؤسسة أهلية، أو منظمة خاصة، لتحقيق أهدافها(حبش،2005أ، ص3).

القانون: هي منظومة اللوائح والنظم والتشريعات الصادرة عن الإدارة البريطانية، المتعلقة بالبلديات فقط خلال(1917–1948م)(الباحث).

المجلس: هو مجلس الهيئة المحلية، ويشمل: مجلس البلدية، أو المجلس المحلي، أو المجلس القروي، أو اللجنة الإدارية، أو لجنة التطوير(حبش، 2006ب، ص1).

البلدية: مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي، تُحْدَث وتُلْغى وتُعَيّن حدود منطقتها ووظائفها وسلطتها بمقتضى أحكام هذا القانون(جرباوي، 1996، ص236).

الانتداب البريطاني: الصلاحيات التي منحتها عصبة الأمم لبريطانيا لتكون منتدبة على فلسطين بموجب صك الانتداب الصادر عنها، عام(1922م) (الموسوعة الفلسطينية، 1984، الجزء الرابع، ص310).

خطة الدراسة

نظرا للطابع التاريخي للبحث، وتحقيقاً للغاية المتوخاة منه، والتي تقتضي متابعة تسلسل الأحداث خلال فترة الانتداب البريطاني، فسيتم تقسيم البحث، بالإضافة إلى مقدمة الدراسة، وما يتعلق بها من: أهمية الدراسة، ومشكلتها، وأهدافها، ومنهجيتها، إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مرحلة الإدارة العسكرية في فلسطين:1917–1948م.

المبحث الثاني: علاقة الإدارة البريطانية مع البلديات الفلسطينية بعد صدور صك الانتداب عام:1922م.

المبحث الثالث: انتخابات المجالس البلدية الفلسطينية التي جرت عام:1927م.

المبحث الرابع: انتخابات المجالس البلدية التي جرت وفقاً لقانون عام:1934م.

المبحث الخامس: المرحلة الممتدة من:1936-1948م.

المبحث الأول

مرحلة الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين(1917-1920م):

كان على شعب فلسطين، إثر الحرب العالمية الأولى(1917م)، أن يجابه خطر عدوين بشعَيْن في آن واحد، وهما: استعمار بريطانيا العظمى التي لم تكن تغيب عن مملكتها الشمس، وكذلك زحف الصهيونية العالمية باتجاه فلسطين، عبر الهجرات المنظمة لليهود من كل أرجاء أوروبا، فبعد الحرب الكونية الأولى (1917م)، خضعت فلسطين لسيطرة الانتداب البريطاني (الاحتلال العسكري البريطاني)، طيلة الفترة الممتدة من:(1917-1948م), ومنذ لحظة سيطرة تلك القوات البريطانية على فلسطين، حافظت تلك الإدارة البريطانية على بعض الأنظمة العثمانية، التي تخدم أهداف الاحتلال العسكري البريطاني ومصالحه، ومخططات إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، " فأبقت على نظام البلديات والمخاتير والعمد"، لكن اختيار الأشخاص الذين يشغلون هذه المواقع الإدارية المحلية، " كان يتم دائماً من طبقة الأعيان وكبار الملاك وأصحاب المصلحة الحقيقية في التعاون مع الإدارة البريطانية العسكرية(غريب، 2014، ص46)، وذلك لما في ذلك التعاون من تحقيق صيانةٍ لمصالحهم، وبقاءٍ لنفوذهم، من خلال مهادنتهم لسياسة حكومة الانتداب البريطاني، وعلى صعيد آخر، فقد تعاملت السلطات العسكرية البريطانية مع المجالس المحلية اليهودية، بصفتها مجالس (مستقلة)، لا تتدخل الإدارة العسكرية البريطانية بأي شان من شؤونها، أو اختصاصاتها، وذلك، من منطلق سياستها الداعمة لليهود وأطماعهم في فلسطين، هذه المطامع الصهيونية التي هدفت إلى إنشاء الكيان القومي اليهودي على أرض الفلسطينيين، برعاية تلك السلطات العسكرية البريطانية (خلة،1982، ص84)، وبهذا فقد كانت المجالس المحلية اليهودية، تعمل بهامش كبير من الصلاحيات والحرية، ما كان يُمَكِّنُها من إرساء قواعد صلبة لتلك المجالس المحلية، والتي كانت تشكل نواة صلبة لبناء الكيان الصهيوني في فلسطين.

وانطلاقاً من هذا التّوجه الاستعماري البريطاني، فقد تم التعامل مع المجالس البلدية والمحلية في فلسطين، خلال فترة الاحتلال العسكري الممتدة من(1917-1922م)، كمؤسسات تابعة للإدارة العسكرية البريطانية، إذ تم التعامل مع هذه المجالس وفق القانون العثماني، الذي كان مُتَّبَعاً في مرحلة ما قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين، ولكن سرعان ما بدأت

القوات العسكرية البريطانية بإصدار النظم والقوانين الجديدة، واتخاذ الإجراءات الرامية إلى السيطرة على هذه المجالس، وذلك بهدف تحقيق إنشاء كيان قومي يهودي لليهود في فلسطين (جرادات،1999، ص39)، وذلك منذ لحظة دخولها أرض لفلسطين، وفرض سيطرتها على المدن الفلسطينية، فقد عملت مباشرة على التدخل الكامل في شؤون المجالس البلدية للمدن الفلسطينية، فأصدرت قراراً بوجوب طبع إيصالات ومعاملات المجالس البلدية ومعاملاتها كافة باللغات الثلاثة:(العربية، والإنجليزية، والعبرية)، وذلك بما يُمَكِّنُها من تحقيق سياساتها المنحازة للحركة الصهيونية، (الكيالي، 1985، ص89)، وأيضا، من أجل تعزيز قدرة اليهود على التغلغل في تلك البلديات، وتمكينهم من السيطرة التدريجية عليها، لتحقيق كيانهم الصهيوني، ومن الشواهد على هذا التحيز البريطاني لليهود على حساب العرب ومؤسساتهم الرئيسية، وهي البلديات، أنّه، عندما تقدم المجلس البلدي في (يافا)، بتوصية من أجل اعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة، إلا أن اليهود في المجلس– وقد كان لهم عضوان من تسعة أعضاء– سجلوا احتجاجهم على هذه التوصية، فما كان من الحاكم العسكري البريطاني، إلا أن أخذ موقف اليهود بعين الاعتبار، وأهمل هذه التوصية، ولم برفعها إلى الجهات البريطانية العليا(الكيالي،1985، ص93)، وقد علق المسئول البريطاني (كلايتون)، في أحد تقاريره على هذه القضية قائلاً: " من الواضح أن هدف بعض العرب، وهو سياسة التعريب المتطرفة لا يتماشى مع إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين " (الحوت،1986، ص93)، وأيضا، ما حصل مع بلدية (حيفا)، إذ بعد أن تم تسليم مدينة حيفا للقوات البريطانية، فقد طلبت من رئيس بلديتها(حسن شكري) مباشرة أن يعمل المجلس البلدي للمدينة على انتخاب عضوين يهوديين للمجلس البلدي، وذلك " من أجْل إعادة الحق لتلك الجماعة السكانية في المشاركة الوطنية "، و تم تعيين كل من (ج.خانكين، و شبتاي ليفي)، كعضوين جديدين في المجلس البلدي، كما تم تعيين اليهودي(ابرهام حلفون) سكرتيراً للمجلس البلدي، وذلك كله بضغط حاكم اللواء البريطاني (صيقلي،2011، ص259)، ولم تكن تلك التعديلات التي قام الحاكم البريطاني بفرضها على المجلس البلدي، إلا من أجل رفع درجة مشاركة اليهود في قرارات المجلس، وبالتالي، تمكينهم من توجيه سياسته وفقاً لمصالحهم.

وكذلك، على إثر تأسيس(جمعية الإخاء والعفاف) في مدينة (القدس) عام (1918)، والتي كان هدفها الرئيس هو محاربة بيع أراضي الفلسطينيين لليهود، فقد قام حاكم القدس البريطاني(ستورز) بإنذار مفتش بلدية القدس السيد(حسن جار الله)، الملقب بالأزهري، والذي كان عضواً بارزاً في هذه الجمعية، مُخَيِّراً إيّاه، إما الجمعية، وإما وظيفته في البلدية، ولم يلبث هذا الحاكم إلا أن قام بفصله بعد ثلاثة أيام من إنذاره، (الحوت ،1986، ص89).

لقد حددت الإدارة البريطانية، سياستها في التعامل مع المجالس البلدية، كما حددت مهامها، وذلك وفقاً لمنظور الإدارة البريطانية منذ بداية سيطرتها على زمام الأمور في فلسطين، وذلك من خلا ل التقرير الحكومي الأول لحكومة فلسطين البريطانية، الصادر في نهاية عام(1920م)، والذي جاء فيه: " إن المجالس البلدية مسؤولة عن الإدارة المحلية في المدن، وعن تأمين الخدمات العامة لأبناء كل مدينة، وناطقة باسم الشعب، ومعبرة عن تطلعاته لدى حكام الألوية، ووسيلة لتنفيذ الطلبات العامة للدولة "، فإن بإمكان المجالس البلدية، أن تقوم بمهماتها " بصورة مستقلة قدر المستطاع، ولكن من المهم أن تكون أعمالها مرتبطة بأعمال الإدارة اللوائية التابعة للإدارة البريطانية، وإن كل حاكم لواء مسؤول عن أعمال السلطات المحلية في لوائه"، ما يدل دلالة جلية على إحكام سيطرة البريطانيين على المجالس البلدية، إنطلاقاً من سياستهم المركزية (العباسي،2011، ص45).

وتحقيقاً لهذه السياسة البريطانية، الرامية إلى جعل البلديات العربية أداة طيّعة في أيدي الإدارة البريطانية من جهة، وتحميلها مسؤولية النهوض بأعباء الخدمات المحلية للمواطنين، دون تقديم أية مساعدات حقيقية لهذه البلديات، فإن الإدارة البريطانية، وعلى النقيض من ذلك، قد أمعنت بتضييق الخناق على المجالس البلدية العربية بشتى الوسائل، كما أنها، ومن أجل الحد من تطور البلدان الفلسطينية، لم تعمل على استحداث أي مجلس بلدي عربي جديد، في أي من المدن الفلسطينية المتعددة في فلسطين, بل عملت على إصدار القوانين التي تجعل من المجالس البلدية الفلسطينية القائمة، أداة من أدوات السلطة القائمة(جرادات،1999، ص39)، حيث باشرت السلطات البريطانية في ممارسة صلاحياتها وإدارتها لهذه البلاد، بطريقة لا تخدم إلا الحركة الصهيونية، ولا تتعاطى مع الأماني والاحتياجات الواقعية للفلسطينيين، سواء أكانت إحتياجات خدماتية، أم تنموية، أم سياسية، أم غيرها، بل كان جُلّ اهتمام هذه السلطات الانتدابية البريطانية، هو تكوين إدارة محلية في فلسطين وأنشائها لتعمل على وضع فلسطين في وضعيةٍ سياسية، وإدارية، واقتصادية، تضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك من خلال محاولات السلب الدائمة لأراضي المواطنين ومنحها لليهود، وكذلك تسخير البنى التحتية الفلسطينية لمصالحة تطوير الواقع اليهودي في فلسطين(عمرو، "ب.ت"، ص13)، ومما يبرهن على سياسة الإدارة العسكرية البريطانية الرامية إلى إضعاف قدرات المجالس البلدية الفلسطينية، ومنعها من تطوير قدراتها، وتوفير خدمات البنى التحتية للمواطنين، وإجبارها بطرق عدة وملتوية، على الارتباط بمشاريع البنى التحتية التي تنفذها، أو تملكها الحركة الصهيونية، وذلك بدعم وتسهيل الإدارة البريطانية العسكرية، ما حصل مع بلدية حيفا عام (1919م)، حيث طلب مجلس بلدي المدينة من حاكم اللواء البريطاني، إعطاءها امتياز مشروع (إنارة حيفا) لمدة (40) عاما، غير أن الإدارة العسكرية

البريطانية قد أهملت البحث في هذا الطلب، وقد عبّر حاكم اللواء البريطاني، لمجلس بلدي حيفا، عندما زار المدينة، عن نيته منح امتياز مشروع الكهرباء لرجل المال اليهودي .(روتنبرغ)، (صيقلي،2011 ، ص241).

ولكن بالرغم من تصاعد طلبات المدينة، بضرورة تزويدها بالتيار الكهرباء، لتلبية احتياجات السكان الكاملة، إلا أن الإدارة البريطانية العسكرية لم تسمح لأية شركة أخرى بتقديم أي مشروع لتزويد مدينة حيفا بالكهرباء، وذلك حتى يتسنى لمشروع روتنبرغ أن يصبح قادرا على توليد التيار الكهربائي في عام(1923م)، وقد عبّر عن هذا التحيز الكامل لمصالحة المشاريع اليهودية، من خلال التضييق على البلديات العربية، وإهمال احتياجاتها الخدماتية، مقابل تسخير كل القدرات من أجل تطوير قدرات المجالس المحلية اليهودية، وتحسين البنى التحتية لها، ما قاله حاكم اللواء البريطاني(سايمس)، آنذاك: " كان علي أن أصُمّ أُذُنيّ، وأهمل أي مقترحات مؤقتة، قدمها إليّ، أو إلى البلدية، مستثمرون فرديون" (صيقلي،2011، ص241).

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، أن امتياز مشروع الإنارة الذي تم منحه لروتنبرغ، والذي هو" المشروع الاحتكاري لمياه نهري الأردن والعوجة لتوليد الكهرباء في فلسطين"، كان قد تقدم بطلب الحصول على هذا الامتياز، مستثمر فلسطيني مسيحي من بيت لحم، عام (1921م)، إلّا أن طلبه أُهْمِل، وتم إعطاؤه سرّاً لروتنبرغ، بهدف تعطيل أي مشروع لإنارة فلسطين لمستثمرين عرب، أو لبلديات عربية، كمشروع شلالات (واد القلط)، ومشروع (بلدية نابلس)، حيث تم رفضها جميعاً، من أجل منح امتياز إنارة فلسطين، والتحكم بذلك، لروتنبرغ اليهودي، الذي هاجر إلى فلسطين من روسيا (حماد،2003، ص134).

ومن أجل تسهيل قدرة الإدارة العسكرية البريطانية، على السيطرة على البلديات الفلسطينية، فقد عملت على إفراغ المؤسسات الفلسطينية، ولاسيما البلديات، من الرجال الوطنيين الذين كانوا يُشَكِّلون عقبةً كبيرةً إزاء تمرير السياسات البريطانية، الرامية إلى ترسيخ قواعد مؤسسات لدولة اليهود في فلسطين، وفقاً لتحقيق وعد(بلفور)، ومن الشواهد على ذلك، ما جرى مع رئيس مجلس بلدي مدينة (نابلس) وأعضائه، إذ في شهر أيار من عام(1920م)، استدعى الحاكم العسكري البريطاني، رئيس البلدية (عمر زعيتر)، وأعضاء المجلس البلدي، لإبلاغهم بقرار المجلس الأعلى للحلفاء، بوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، مع تنفيذ وعد بلفور، فما كان من رئيس البلدية، إلا أن عبر بشكل واضح عن رؤية الفلسطينيين لمستقبلهم، ومما جاء في سياق حديثه: "...إن مصير البلاد يتقرّر وفقاً لإرادة شعوبها، وكنا قد أبلغنا الحلفاء بواسطة لجنة الاستفتاء الأمريكية وبالبرقيات والعرائض العديدة لمؤتمر الصلح بالاحتجاجات المتوالية، رغباتنا الأكيدة برفض الهجرة

اليهودية، وإصرارنا على عدم التجزئة والاستقلال وبما أن قرار المجلس الأعلى مخالف لرغائبنا فنحن نرفضه ولا نخضع له، وقد طلبنا من سعادة الحاكم أن يبلغ ذلك إلى المقامات العالية (زعيتر، 1984، ص41).

وبما أن هذه الإجابات، قد أغضبت الحاكم البريطاني لتعارضها مع السياسة البريطانية، الحاضنة لفكرة إنشاء وطن قومي ليهود في فلسطين، ولكون توجهات رئيس المجلس البلدي وأعضائه، لم تنسجم مع السياسات الاستعمارية للإدارة العسكرية البريطانية، فقد عملت الإدارة العسكرية البريطانية على صرف المجلس البلدي كاملا وتعيين مجلسٍ آخر بدلا منه، (صيقلي،2011، ص259)، وقامت الإدارة العسكرية البريطانية، بتغيير رئيس مجلس بلدي نابلس وأعضائه (تسع مرات)، في أقل من (أربع سنوات)، (النمر، 1985، الجزء الثالث، ص151).

ولم يكن هدف هذه التغييرات الكثيرة، إلا البحث عن شخصيات تتسلم مقاليد رئاسة البلدية، تكون أكثر تناغماً مع سياسة الإدارة العسكرية البريطانية، الداعمة لإنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين، وقد تم إتباع هذا النهج من قبل الإدارة البريطانية، في معظم البلديات الفلسطينية، ولا سيما(البلديات المختلطة)، كما حصل مع مجلس بلدي (صفد)، حيث قامت الإدارة البريطانية، وخلال الفترة الممتدة من(1918–1926م)، بتعيين (أربعة رؤساء) لمجلس بلدي مدينة صفد(العباسي،2011، ص46).

وكذلك، قيام الحاكم العسكري البريطاني بعزل رئيس بلدية(القدس)– موسى الحسيني–على خلفية مجرى الأحداث التي واكبت الاستعدادات السنوية للاحتفال بموسم النبي موسى، في تاريخ (1920/4/4م)، إذ خلال الاستعداد لإقامة مراسيم الاحتفال السنوي بهذا الموسم، فإن أبناء القدس، ونابلس، وباقي المناطق الفلسطينية، وكذلك وفود الطوائف المسيحية المختلفة، شرعوا " ينادون بالوحدة العربية، والاستقلال، ورفض الهجرة الصهيونية"، حيث خطب بالجماهير الغفيرة رئيس بلدية القدس آنذاك المرحوم(موسى كاظم الحسيني)، فما كان من السلطات البريطانية مُمثّلة بحاكم المدينة البريطاني(ستورز)، إلا أن قامت بعزله عن رئاسة بلدية (القدس)، وتعيين شخصٍ آخر من المنافسين له، وهو(راغب النشاشيبي)، (شوفاني،2003، ص382)، وذلك بهدف إفراغ بلدية القدس من الزعماء المناوئين لسياستها، و بالوقت نفسه تأجيج صراع المنافسة بين آل الحسيني ومؤيديهم، وبين آل النشاشيبي وأحلافهم، وذلك كله لتهيئة أجواء التفرقة المحلية، لتسهيل تحقيق أهداف السلطات البريطانية الرامية إلى خدمة أهداف الحركة الصهيونية وأطماعها في فلسطين، (الدباغ، 1965، الجزء العاشر، ص243).

إن هذه الخطوة التي قامت بها الإدارة البريطانية، شكلت" بداية الانقسام في مسيرة الحركة السياسية، والوطنية في فلسطين، وأدت إلى تصدع وحدة الموقف الوطني الفلسطيني، طوال فترة الحكم البريطاني لفلسطين (الحوت،1986، ص122)، إذ " إن تعيين راغب النشاشيبي رئيسا لبلدية القدس، قد أمّن ولاء عشيرة النشاشيبي للحضور البريطاني"، ومما يعني تمكينها من تنفيذ أهدافها الاستعمارية، من خلال وجود شخص مُوالٍ لها يشغل منصب رئيس البلدية، (صيقلي،2011، ص191)، سيما وان شخصية راغب النشاشيبي، كانت شخصية ملائمة لتحقيق مبادئ سياسة الإدارة البريطانية، وكان " من الداعين إلى التعاون مع الانجليز والانتداب" (علقم، 2005، ص 63،64)، فهو لم يتمكن من الجلوس على مقعد رئيس بلدية القدس، إلا " بعد أن قبل باللغة العبرية لغة رسمية، ووطأ مَنْكَبَيْه ومَنْكَبَيْ دائرة البلدية للاستعمار والصهيونية، وقد ساعده رجال الصهيونية مساعدة كبرى في الوصول إلى كرسي رئاسة البلدية، بعد أن قطع لهم العهود بمساعدتهم على إنشاء الوطن القومي اليهودي، وتنفيذ برنامج السياسة الصهيونية في فلسطين"(حماد،2003، ص366).

ولتحقيق ذات الهدف، فإن الإدارة العسكرية البريطانية، وعندما تسلمت مدينة (حيفا) من رئيس بلديتها (حسن شكري)، فان الضابط العسكري البريطاني (كنغ) الذي كان قائدا للقوات العسكرية البريطانية التي دخلت حيفا حينها، قد عمل على إعادة تثبيت (حسن شكري) في منصبه كرئيس لبلدية المدينة، وأعاد له السيف الذي سلمه له عند استلام المدينة، وبذلك ضَمِنَ تحوُّلَ ولائه للإدارة البريطانية، وقد "عمل حتى وفاته، مهامه بالصورة التي أُعْتُبِرت تخدم الإدارة البريطانية بالصورة الفضلى، (صيقلي،2011، ص200).

المبحث الثاني

علاقة الإدارة البريطانية بالبلديات الفلسطينية بعد صدور صك الانتداب عام(1922م):

منذ صدور (صك الانتداب) عن عصبة الأمم المتحدة، عام(1922م)، فان سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين, قد تعاملت مع البلديات الفلسطينية باعتبارها " مؤسسات التمرين على الحكم الذاتي "، على اعتبار أن (المادة الثالثة) من صك الانتداب الصادر عام (1922م)، أوجبت " ضمان ترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بصرف النظر عن الجنس أو الدين، وتشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الأوضاع " (العباسي،2011، ص45)، ولكن لم تعمل سلطات الانتداب البريطاني على التطوير الفعلي لهذه المؤسسات المحلية بصفة خاصة، والمؤسسات الفلسطينية الأخرى بشكل عام، فقد أهملت هذه الإدارة البريطانية، إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي

الفلسطيني أو تطويرها، وذلك بسبب تحيزها الواضح لليهود وأهدافهم الرامية إلى تأسيس وطنٍ لهم في فلسطين(العسلي،1991، ص18).

ولهذا، فقد كان جُلّ اهتمام هذه الإدارة، هو التضييق على المؤسسات المحلية الفلسطينية، والحدّ من تطورها وفي المقابل، اتبعت سياسة إطلاق العنان للحركة الصهيونية، وتقديم التسهيلات كافة لها، من أجل إنشاء، أو تطوير المؤسسات اليهودية، وذلك كله تسهيلا لتحقيق وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (عمرو، "ب.ت"، ص63)، وقد نتج عن تطبيق هذه السياسة الاستعمارية، ازدياد عدد مجالس المستوطنات، وفرض الوصاية الكاملة على البلديات والمجالس المحلية الفلسطينية المختلفة، سواء كان ذلك من حيث اختيار الممثلين، أو الموازنات، أو تنفيذ المشاريع (وزارة الحكم المحلي الفلسطيني،2003، ص9)، وفي المقابل تقديم أشكال الدعم المالي كافة للمجالس اليهودية، ومن الشواهد على ذلك، أن سلطات الإدارة العسكرية البريطانية، وبما يتعلق بموازنات البلديات الفلسطينية، قد اعتمدت مبدأ (الميزانيات المتوازنة)، وذلك لرفع عبء الدعم المالي من الإدارة البريطانية لهذه المجالس، ولتحقيق ذلك، فقد فرضت العديد من الضرائب، فأوكلت للمجالس البلدية مهام تحصيلها من المواطنين، كالضرائب التي فرضتها على المسالخ، والأملاك، والمسقفات، وغيرها، وذلك كله بهدف عدم تقديم المساعدات والمنح المالية للبلديات العربية، سيما وأن بعض الهبات المالية التي كانت تقدمها الإدارة البريطانية للبلديات العربية، كانت غالبا ما تخضع لشروط الإدارة البريطانية، وتتعرض بشكل دائم لانقطاع، تحت ذريعة العمل على خلق (اكتفاء مالي) للبلديات العربية، ولكن في الواقع فإن السبب الحقيقي الكامن خلف هذه السياسة، هو عدم تقديم المال لهذه البلديات، من أجل عدم إرهاق موازنة الإدارة البريطانية، وذلك تطبيقا للسياسة البريطانية الاستعمارية لوزارة المستعمرات البريطانية، التي عبرت عنها رسالة الوزير البريطاني (ونستون تشرشل) إلى المندوب البريطاني في فلسطين، بتاريخ (16\1\1922م)، جاء فيها: " يجب اعتبار هذه المنح شيئاً استثنائياً تماماً، يُقصد به مواجهة أوضاع غير عادية، كما يجب إعادة النظر في مبالغها سنويا، مع بحث إمكانية تقليصها أو إلغائها "، وهذا يعني أن على البلديات الفلسطينية، أن تعتمد على مداخيلها لسد احتياجاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن المندوب البريطاني كانت له صلاحية تمكنه من حل المجلس البلدي، إذا لم يقم بمهامه (بشكل مُرْضٍ), على اعتبار أن المجالس البلدية العربية، ووفقاً للمنظور البريطاني لها كانت تعتبر مؤسسات:" قاصرة ومتمرّدة، ويجب توبيخها على الدوام" (صيقلي،2001، ص72،76).

وعلى النقيض من هذه السياسة، التي كانت تهدف إلى تضييق الخناق على البلديات الفلسطينية، فقد اتبعت الإدارة البريطانية سياسة تقديم التسهيلات المالية كافة للمجالس المحلية اليهودية، وذلك تطبيقاً لسياستها الهادفة إلى إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، على أنقاض شعب فلسطين ومؤسساته، فعندما أصبحت (تل أبيب) بلدية مستقلة، وكان قد تراكم عليها ديون مالية كبيرة، وقروض، فقد عملت الإدارة البريطانية على إخراجها من هذه الأزمة المالية، وذلك بتقديم هبات مالية كبيرة من موازنة الإدارة الانتدابية لبلدية تل أبيب، بحيث تمكنت من سداد ديونها (صيقلي،2001، ص78،79).

وانطلاقا من هذا المنظار الاستعماري، فقد دأبت الإدارة البريطانية في فلسطين على إتباع سياسة التضييق الدائم على المجالس البلدية الفلسطينية، اتبعت سياسة خط الاستعمار المحافظ تجاه المجالس المحلية الفلسطينية، إلا أن هذه السياسة، سرعان ما يتغير مسارها، إذا تعلق الأمر بقضايا اليهود وهمومهم، واحتياجاتهم، فمن أجل تحقيق (الوطن القومي لليهود)، كانت الإدارة البريطانية تتغاضى عن هذه السياسة المحافظة، وتنحرف عن مسارها إلى حد النقيض منها، وما ذلك إلا من أجل تحقيق المصالح المختلفة لليهود (صيقلي،2001، ص80).

ولتحقيق تلك السياسة البريطانية الاستعمارية، الداعمة لليهود ومصالحهم في فلسطين، فقد عملت الإدارة البريطانية في فلسطين، على تشريع القوانين، وإصدار النظم التي من شانها تسهيل تنفيذ سياساتها الرامية إلى تحقيق إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ولذا فان القوانين التي صدرت عن المندوب السامي البريطاني منذ (1921–1948م)، والمتعلقة بالإدارة المحلية في فلسطين، كانت تهدف إلى إنشاء العديد من مجالس الإدارة المحلية في التجمعات اليهودية، وتقويتها على حساب المجالس والهيئات المحلية الفلسطينية، ولتحقيق ذلك، فان المندوب السامي البريطاني على فلسطين – هربرت صموئيل– كان قد أصدر عام (1921م) نظاما جديدا عُرِفَ باسم (نظام الهيئات المحلية)، والذي بموجبه أصبحت كل هيئة محلية تُمثل مجموعة من القرى، أو المستعمرات، إذ تم تجميد العملية الانتخابية لتلك الهيئات المحلية الفلسطينية، وبقيت المجالس البلدية الفلسطينية، في فترة هذا المندوب البريطاني (تُختار بالتعيين) بحجة عدم وجود سجلات للناخبين (جرباوي، 1996، ص34)، وكذلك تم إلغاء العمل بالنظام العثماني بشان (المُختارين) حيث أصبح المُختار بموجب النظام الصادر عام (1921م)، تعينه الإدارة العسكرية البريطانية (وزارة الحكم المحلي الفلسطيني،2003، ص 8).

ولكن السبب الحقيقي الكامن خلف عدم إجراء الانتخابات البلدية، كان الاقتراح المقدم من المندوب السامي البريطاني هربرت صموئيل، إلى وزير المستعمرات البريطاني، والذي يوصي فيه:" أن لا يتم إجراء أو تعديل في المجالس البلدية، إلاّ

بعد صدور الأمر الملكي بشأن الجنسية الفلسطينية، والتي ستُمْنَح للمهاجرين اليهود، وتجعلهم مُؤَهّلين للتصويت وترشيح أنفسهم للانتخابات "، وهذا يعني تحول نسبة المُصوّتين في سجلات (البلديات المختلطة)، وتغيير التركيبة الانتخابية في تلك البلديات لمصلحة اليهود (صيقلي،2001، ص238)، ولا سيما أن عدد اليهود في المدن المختلطة، وخاصة(القدس، ويافا، وحيفا)، والتي كانت تشكل المدن الرئيسية الأولى في فلسطين، كان اليهود فيها أقلية في ذلك الوقت، ولهذا، فقد خشيت الحكومة البريطانية من إجراء الانتخابات البلدية، خوفا من أن تؤدي نتائجها إلى انخفاض عدد الأعضاء اليهود، الذين كانت الحكومة البريطانية، قد عيّنتهم في مجالس تلك البلديات المختلطة(الغوري، 1973، ص 88).

غير أن المندوب السامي البريطاني(بلومر)– الذي جاء خلفا لهربرت صموئيل– قد اعتبر أن الوضع ملائم لإجراء انتخابات المجالس البلدية والمحلية، شريطة فرض (ضريبة على أهلية التصويت)، وذلك من اجل تحسين نوعية الجسم الانتخابي، وقد عبّر عن توجهه هذا في رسالة سرّية بعثها إلى وزير الخارجية البريطاني جاء فيها: " لقد توصلت إلى نتيجة، أن الرّسوم المقترحة سابقا، كانت ستقود مبكرا إلى منح حق الاقتراع لعدد من الأشخاص الذين يملكون القليل من الشعور بالمسؤولية المدنية، واهتماما ضئيلا فقط بمصلحة المدن التي ينتمون إليها" (صيقلي،2001، ص239), وقد تم قبول هذا الاقتراح من الجهات السياسية البريطانية العليا، حيث تم إدراجه في نصوص القانون المتعلق بتنظيم الانتخابات البلدية، الذي أصدره بلومر عام (1926م)، ليكون بديلاً عن قانون (البلديات العثماني)، وهذا المرسوم قد أبقى كامل الصلاحيات المتعلقة في عملية تنظيم الانتخابات البلدية، وتحديد صلاحياتها، محصورة في يده، فقد منحها القليل من صلاحيات تقديم بعض الخدمات الأساسية للمواطنين ، حيث استأثر لنفسه بحق تعيين رئيس المجلس ونائبه، من بين الأعضاء المنتخبين (جرباوي،1996، ص35)، فمما ورد في نصّ هذا القانون:" يمكن لحاكم اللواء، إلى حين إجراء انتخابات بلدية، وبموافقة المندوب السامي، أن يُعيّن أو يُعلّق عمل مجلس بلدي، أو رئيسه، أو أي عضو فيه، كما يمكنه استبدال الرئيس أو العضو الذي علّق عمله (صيقلي،2001، ص239).

ونظراً لما في نصوص هذا القانون من تحيز واضح للمصالح اليهودية، وإهمالاً كبيراً ومتعمّداً للعرب، فقد احتجت القيادات السياسية الفلسطينية آنذاك، على نصوص هذا القانون الجائر، وأصرّت على تعديله بما يضمن للعرب حقوقهم، وحرية مجالسهم البلدية، في تحديد سياساتها الخدماتية للمواطنين، وذلك من منظور الاحتياجات المحلية الحقيقية للفلسطينيين، إلا أن الحكومة البريطانية، كانت قد أهملت كل تلك الاحتجاجات، ورفضت إدخال أي تعديل على ذلك القانون، يضمن الحد الأدنى من حقوق العرب، ويحفظ مصالحهم(الغوري، 1973، ص89).

وإمعاناً من الحكومة الانتدابية في تجاهل مطالب العرب، وتظلمهم، وإصراراً منها على إنفاذ نصوص هذا القانون المنحاز للمصالح اليهودية والبريطانية، فانه، وعندما مات عضو مجلس بلدي حيفا(حنا يوسف اسحق)، الممثل لطائفة الروم الكاثوليك، في عام(1926م)، فقد قام حاكم اللواء البريطاني بتعيين (إبراهيم صهيون) بدلا عن العضو المُتَوفّى، وممثلا لطائفة الكاثوليك، ودون استشارة، أو اخذ رأي وجهاء الطائفة، والتي بدورها كانت قد رشحت من جانبها (خليل صنبر) خلفا للمُتَوفّى، وعندما أبدت طائفة الكاثوليك اعتراضها على تعيين إبراهيم صهيون ممثلا لها، إذ قد تم تعيينه بشكل اعتباطي، ودون استشارتها، أجابها حاكم اللواء البريطاني: " أن التعيين من جانبه هو المطلوب قانونيا في هذا الوقت" (صيقلي،2001، ص244).

لقد كانت كل تلك القيود القانونية التي تضمّنها قانون عام (1926م)، تهدف إلى تمكين الحاكم البريطاني من تسهيل سبل تطوير المجالس البلدية اليهودية من جهة، وتمكين اليهود من السيطرة على مجالس البلديات المختلطة، ولا سيما بلدية القدس، وبلدية حيفا، ومن أجل تسهيل سبل سيطرة اليهود على المجالس البلدية المختلطة من جانب، ولضمان فوز ذوي المصالح المهادنة لسلطات الانتداب من جانب آخر، فقد اشترط هذا القانون أن لا يقل عمر الناخب العربي عن (25) عاماً، وأن يؤدي ضريبة كبيرة على المنزل المملوك له، وبالطبع فإن هذا الاشتراط، كان قد حدّ من عدد الشباب الفلسطينيين الذين لهم الحق في ممارسة الانتخاب والتصويت، وحصر هذا الأمر في"أصحاب المصالح الذين يندفعون بتأثير مصالحهم الخاصة أكثر من الوازع الوطني" (عمرو، "ب.ت"، ص65), وخاصة في البلديات التي يسكنها عرب ويهود (البلديات المختلطة)، فقد عملت الإدارة البريطانية، وبالتعاون مع الحركة الصهيونية، على دعم المرشحين الموالين للسياسة البريطانية، والمصالح اليهودية، ومن الشواهد على ذلك، انتخابات المجلس البلدي لكل من:(صفد،وحيفا، والقدس).

المبحث الثالث:

انتخابات المجالس البلدية الفلسطينية التي جرت عام(1927م):

جرت انتخابات المجلس البلدي لبلدية مدينة (صفد)، في عام (1927م)، ولم تتمكن شرائح كبيرة من السكان المشاركة في عمليات التصويت، نتيجة لاشتراط العمر المذكور في الناخبين، ما أدى إلى اقتصار حق الاقتراع على طبقة الأعيان والأفندية في المدينة، وبالرغم من أن العرب يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان المدينة، إلا أن الإدارة البريطانية قد خصصت (ثلاثة مقاعد) لليهود، من أصل (ستة مقاعد) هي مجموع مقاعد المجلس البلدي للمدينة، وتعمدت حرمان المسيحيين الذين يشكلون (4%) من مقعدهم الذي كانوا بموجبه مُمَثّلين في المجلس البلدي، طوال العهد العثماني، ما يشير

بشكل واضح إلى الإجحاف بحقهم ، هذه من جهة، ومن جهة أخرى، فإن حرمان المسيحيين من مقعدهم في المجلس البلدي، كان الهدف من ورائه إيجاد واقع تصويتي لليهود، يمكنهم من توجيه قرارات المجلس باتجاه المصالح اليهودية، ولم يدم هذا المجلس طويلا، فعلى أثر أحداث (هبة البراق) التي حدثت عام (1927م)، ونتيجة لمساندة أعضاء المجلس البلدي العرب، للسكان المنتفضين ضد مطامع اليهود في حائط البراق، في القدس الشريف، فقد قامت الإدارة البريطانية بحل المجلس البلدي المنتخب، وعملت على تعيين مجلسٍ جديدٍ مؤلفٍ من (أربعة أعضاء): اثنين من العرب، واثنين من اليهود، وتولى رئاسة المجلس ضابط اللواء البريطاني (العباسي،2011، ص47).

وخلال انتخابات المجلس البلدي لمدينة (حيفا)، التي جرت في عام (1927م) ذاته، فقد عمدت الإدارة البريطانية، والحركة الصهيونية، إلى دعم (حسن شكري) للفوز بمنصب رئاسة بلدية المدينة، إذ أن تأمين رئاسة حسن شكري بالفوز برئاسة المجلس البلدي لمدينة حيفا، كان مهما من وجهة النظر البريطانية والصهيونية، وذلك لأن فوز شكري، كان يشكل خطا آمنا لضمان إقصاء الرئيس المناهض للصهيونية، وهو(عبد الرحمن الحاج)، وكذلك العضوين المناهضين للسياسة البريطانية والصهيونية، وهما: (رشيد الحاج إبراهيم، وسليمان صلاح)، وبهذا فإن المجلس البلدي الذي تم انتخابه برئاسة حسن شكري، قد ضمنت من خلاله الإدارة البريطانية " عدم معارضته للسياسة البريطانية والصهيونية، وبقاءه تحت السيطرة البريطانية " (صيقلي،2011، ص248).

ومما يشير بدلالة واضحة إلى هذه السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية، في التعامل مع البلديات العربية، وتوليتها لشخصيات منقادة للولاء البريطاني والأهداف الصهيونية، أنه، وعندما ضجّت الصحافة العربية بنشر ما يجري في بلدية حيفا من فساد مالي وإداري، أدى إلى إفلاسها، ما اضطر الادارة البريطانية إلى تعيين (فؤاد سابا) مدقّقاً لحسابات البلدية، وعندما أصدر هذا المدقق تقريره، الذي بيّن أن هناك خللاً مالياً كبيراً في موازنة البلدية وإدارتها، وأن مسؤولية هذا الفساد المالي والإداري يتحمله كل من سكرتير البلدية – وكان يهوديا–وكذلك رئيس البلدية المذكور، الذي عمل على توظيف العديد من اليهود المناهضين للعرب في مواقع وظيفية متعددة في البلدية، كان من أبرزهم محامي البلدية وطبيبها، حتى غدت بلدية حيفا وكأنها حصن يهودي، فما كان من الادارة البريطانية، إلا أن قامت بإبلاغ مدقق الحسابات المذكور، بالاستغناء عن خدماته فورا، كما أن الحاكم البريطاني " قد أبلغ رئيس البلدية بالتهم الموجهة إليه، وهدده بالطرد إن لم يعتبر ولاءه الأول للإدارة البريطانية " (صيقلي،2011، ص282).

وكذلك الأمر في انتخابات المجلس البلدي لمدينة (القدس)، التي جرت في (1927م)، فقد جرت تلك الانتخابات في جو حادٍ من التنافس والتناحر الشديد بين المتنافسين من عائلتي (الحسيني، والنشاشيبي)، أدى ذلك التنافس إلى خلق حالة من الانقسام في وحدة النسيج المجتمعي الفلسطيني، وانتشار التنافر بين أقطابه، وهذا ما كانت تهدف له سلطات الانتداب البريطاني، من أجل إضعاف وحدة العمل الوطني، وتوجيه الجهود الفلسطينية باتجاه تحقيق النفوذ الشخصي والعشائري، على حساب تعزيز المطالبة بالحقوق الوطنية الفلسطينية بشكل موحد، وبالتالي تحقيق الأجواء الملائمة للسلطات البريطانية، لتحقيق أهدافها الرامية إلى تمكين اليهود من السيطرة التدريجية على مجلس بلدي مدينة القدس (عمرو،"ب. ت"، ص65).

لقد كان المجلس البلدي لمدينة القدس في الحقبة العثمانية يتألف من (ستة أعضاء)– (أربعة من العرب)، و(اثنين من اليهود)، ومع بداية الاحتلال البريطاني للمدينة, فقد أبقت سلطات الاحتلال البريطاني الوضع كما كان عليه في العهد العثماني، ولكن سلطات الانتداب البريطاني، ولتنفيذ سياساتها الداعمة للحركة الصهيونية، ولتسهيل سيطرتهم على البلاد الفلسطينية، وتمكينهم من إنشاء كيانهم الصهيوني على الأرض الفلسطينية، فقد عملت تلك السلطات على سن ذلك القانون, والذي بموجبه أصبح عدد أعضاء المجلس البلدي للمدينة (12) عضوا، (خمسة من المسلمين), و(ثلاثة من المسيحيين), و(أربعة من اليهود)، وكان الحاكم البريطاني يقوم بتعيين رئيس المجلس البلدي (الدباغ،1965، الجزء العاشر، ص202).

اعتبرت السلطات البريطانية هذا القانون أنه، يشكل" خطوة في سبيل التعاون بين العرب واليهود"، إذ أن المجالس البلدية، ووفقا للرؤيا البريطانية الاستعمارية، يمكنها أن تكون ميدانا للتعاون بين الشعبين، وتجربة في الحكم الذاتي تستهدف التمثيل القومي (جرباوي، 1969، ص34)، وقد تناغم هذا التوجه البريطاني مع سياسة الحركة الصهيونية، وأطماعها في إنشاء كيان يهودي لها في فلسطين، إذ نظرا لما حظيت به البلديات من اهتمام كبير من العرب واليهود، فقد اقترح آنذاك، زعيم الحركة الصهيونية (حاييم وايزمن)" إقتسام الحكم مناصفة في فلسطين، من خلال تطوير المؤسسات المحلية والبلدية" (عمرو،" ب.ت"، ص65)، وهذا ما يدلل على التوافق المدروس بين السياستين البريطانية والصهيونية، الهادفتين إلى السيطرة على المجالس البلدية، باعتبارها المؤسسات الأولى التي يمكن من خلالها إدارة الأمور وفقاً للتوجه البريطاني الصهيوني.

ومما يدلل على هذا الأمر، انه، وفي عام (1933م)، ونتيجة لتصاعد وتيرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ورفض الإدارة البريطانية المستمر لمطالب الفلسطينيين الوطنية، فقد عقد زعماء الحركة الوطنية اجتماعاً كبيراً في القدس، وقرروا

تنظيم مظاهرات أسبوعية في جميع مدن فلسطين، للضغط على السلطات البريطانية، من أجل وقف الهجرة اليهودية، ومنع بيع الأراضي لليهود، حيث بدأت هذه المظاهرات في مدينة (يافا)، وشارك فيها عشرات الآلاف من الفلسطينيين، وكان في مقدمتها زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية، من أطياف العمل السياسي الفلسطيني كافة ، وأمام هذا التلاحم الفلسطيني، والتماسك المتين بين زعمائه وقادته، فقد أرادت الإدارة البريطانية، أن تشق الصف الفلسطيني، ليتسنى لها اللعب على أوتار الخلافات التي كانت تثيرها بين الوجهاء الفلسطينيين، ليتسنى لها تعزيز قوة الوجود اليهودي في فلسطين، خاصة أن عددهم قد تضاعف في بعض البلدان الفلسطينية، نتيجة لمضاعفة هجرتهم إلى فلسطين في السنوات القليلة السابقة، وهذا ما يؤهلهم لتعزيز وجودهم داخل المجالس البلدية والسيطرة عليها، ولتحقيق كل ذلك، فقد قررت الإدارة البريطانية إجراء انتخابات بلدية في فلسطين، من منطلق ما أسمته " التوسع في تنمية الحكم الذاتي"، ولكن في الواقع، كان هدفها تفتيت الصف الفلسطيني، وتأجيج نار التنافس بين زعماء العمل الوطني الفلسطيني، وإغراقهم بالتناحر الداخلي، لإضعاف العمل الوطني الفلسطيني، وإلهائهم في التنافس الداخلي، وإشغالهم عن مطالبهم الوطنية، ليتسنى للإدارة البريطانية المُضي قدما في تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين، غير آبهة بالفلسطينيين وأمانيهم الوطنية (غريب،2014، ص169،168).

المبحث الرابع:

انتخابات المجالس البلدية التي جرت وفقاً لقانون عام(1934م):

لقد تصاعدت حدة الغضب الفلسطيني من جراء إهمال الإدارة البريطانية لمطالبهم الوطنية والقومية، وقد ظهر ذلك جليا في هذا العام، حيث بدأ الشباب، والعمال، والمثقفون، وجميع شرائح الشعب ألفلسطيني، تدرك أن العقبة الأساسية، التي تقف في طريق تحقيق أمانيهم الوطنية، هي الإدارة البريطانية، وقد تنبهت الإدارة البريطانية لهذا التطور في موقف الشعب العربي الفلسطيني، وتوجهه نحو توحيد الصف، في سبيل التصدي للسياسة البريطانية الداعمة لليهود، ولذا، فقد أعلنت الإدارة البريطانية قرارها بإجراء انتخابات بلدية في هذا العام، تحت ذريعة التدرب على الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني، ولكنها في حقيقة الأمر، أرادت من وراء إجراء هذه الانتخابات، تحقيق هدف حيوي يُمَكّنها من تحقيق سياستها المنحازة لليهود، وهو إشعال نار الفتنة العائلية بين العائلات الفلسطينية، لإضعاف الموقف الفلسطيني، وتفتيته، والحيلولة دون توحُّد الفلسطينيين في جبهة وطنية وقوية (الأحمد،1985، ص215).

ولتحقيق ذلك، وإمعانا من الإدارة البريطانية في دعم إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، والتنكر لكل المطالب والأماني الوطنية للفلسطينيين، فقد غالت سلطات الانتداب البريطاني في سن القوانين التي تؤدي إلى إحكام سيطرة

البريطانيين على المجالس المحلية الفلسطينية، وإزالة أي عقبة قد تقف أمام تثبيت دعائم الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف، فقد أصدرت عام (1934م)، ما يعرف بـ(قانون البلديات)، والذي يعتبر من اخطر القوانين التي أصدرتها الإدارة البريطانية، والمتعلقة بشؤون البلديات الفلسطينية، إذ أن أحكام هذا القانون ونصوصه، قد " قيدت المجالس البلدية تقييداً شديداً، بحيث أن المجلس البلدي لم تكن لديه القدرة على فصل أصغر موظف إلا بعد موافقة حاكم اللواء البريطاني" (عمرو،" ب.ت"، ص77).

إن هذا القانون، يعتبر من أشد القوانين التي أصدرتها الإدارة البريطانية في فلسطين، فقد تم تشريع هذا القانون على نسق أمثاله من القوانين التي تم إصدارها في المستعمرات البريطانية، حيث تميز بالمركزية الشديدة، إذ بموجبه تم إلغاء القانون العثماني بالكامل، وعدم زيادة عدد البلديات التي تم اعتمادها في العهد العثماني، وقد أطلق هذا القانون العنان للمندوب السامي البريطاني، للتصرف حسبما يشاء مع البلديات الفلسطينية ومجالسها، فمنحه الصلاحية المطلقة في :" استبدال أو إعفاء أعضاء البلدية أو بعض أعضائها من مناصبهم"، (صيقلي،2011، ص78)، كما منحه الصلاحية الكاملة في: تغيير حدود البلدية، وتعيين رئيس البلدية من بين الأعضاء، كما منحه الحق في:" بطلان الانتخاب، وتقسيم المنطقة الواحدة إلى مناطق انتخابية، وتحديد فترة الانتخابات، والبت في الاعتراضات، وملء المراكز الشاغرة، وتصديق الموازنات، ورفضها أو تعديلها " (جرادات،1999، ص36).

واستطراداً لمنح السلطة المطلقة– بموجب هذا القانون– للحاكم البريطاني، ليجعل من البلديات العربية ومجالسها، وكأنها مؤسسات إدارية تابعة، بقرارها، لأوامر الحاكم البريطاني وقراراته، الذي أصبح من صلاحياته بموجب هذا الحق " استحداث وإلغاء البلديات"، ما جعل العلاقة بين البلديات الفلسطينية، والحاكم البريطاني بموجب هذه الصلاحيات ليست علاقة أفقية بين مستويين إداريين، وإنما علاقة عمودية بين رئيس (حاكم اللواء)، ومرؤوس (رئيس البلدية)، (جرباوي، 1995، ص 35–36).

إن النظرة الفاحصة في نصوص هذا القانون، والقراءة المتمعنة في المواد التي وردت فيه، تظهر بشكل جلي، إن مواد هذا القانون ونصوصه كافة ، ما هي إلا ترتيبات قانونية، قد أصدرتها الإدارة البريطانية في فلسطين، من أجل إحكام قبضتها على مناحي الحياة الإدارية كافة للبلديات الفلسطينية، بحيث يتسنى للإدارة البريطانية، توطيد دعائم الوطن القومي لليهود في فلسطين، خاصة وأن المواد التي تضمّنها هذا القانون، قد جمعت جميع الأحكام القانونية المُنَظِّمة لنشاط البلديات في فلسطين في وثيقة واحدة، بعد أن كانت تتوزع في (22) لائحة قانونية، والتي في مجملها، نصوص قانونية متحيزة

لمصلحة اليهود، ومؤسساتهم المحلية، التي كانت تعتبر نواة إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين (عمرو،" ب.ت"، ص64)، وان من المؤشرات الدالة على هذه السياسة البريطانية الداعمة لإرساء دعائم الوطن القومي اليهودي فلسطين، أن سلطات الإدارة البريطانية، ووفقا لنصوص هذا القانون، فقد أرست قواعد (العملية الانتخابية) في بلدية (تل أبيب) على أساس سياسي وحزبي، في حين حَذَرَتْ على العرب الانتظام في قوائم انتخابية على أساس حزبي، بل عمدت إلى إرساء قواعد الانتخابات في المجتمع العربي على أساس (شخصي وعشائري) كي يتسنى لها تفتيت المجتمع الفلسطيني ،وبناء المؤسسات السياسية الصهيونية، وسط التجمعات اليهودية، لتشكل الأساس في الوطن القومي اليهودي (عمرو،" ب.ت"، ص70)، إذ أن الانتخابات التي جرت عام (1934م) في جميع البلديات الفلسطينية، قد أسفرت عن فوز(130) مرشحا عربيا، منهم (94) من المسلمين، و(36) من المسيحيين، و(19) يهوديا، يمثلون السكان اليهود في بلديات: (القدس، وحيفا، ويافا، وطبريا، وصفد)، (جريس،1986، الجزء الثاني، ص258) .

ولم يكن ليتسنى لهذا العدد من اليهود النجاح، لولا السياسة التي أتّبعها المندوب السامي في تقسيم المدن إلى مناطق انتخابية، إضافة إلى أن تأجيج التنافس بين (المجلسيّين)، و(المعارضة)، جعل من التنافس الانتخابي بين العرب تنافساً عشائرياً عربياً، ولم يكن تنافساً بين العرب واليهود"، وذلك كلّه وفقاً لسياسة التفتيت، وبث التفرقة التي اتبعها المندوب السامي حيال العرب (عمرو،" ب.ت"، ص79)، وقد تجلى ذلك بشكل كبير في الصراع الذي احتدم على رئاسة بلدية القدس، بين زعيم عائلة النشاشيبي(راغب النشاشيبي)، الذي تربع على مقعد رئاسة بلدية المدينة مدة: (أربعة عشر عاما): (1920–1934م)، وبين عائلة الحسيني، والتي كان يتزعمها الحاج (أمين الحسيني)، والتي كانت تعتبر رئاسة بلدية القدس، رمزاً من رموز هيمنتها وزعامتها التاريخية للمدينة، سيما وأن رئاسة بلدية المدينة، قد تسلمها منذ (1864–1920م)، (ستة رؤساء) من عائلة الحسيني، ولهذا فقد استشرى الصراع بين الجانبين على تولي رئاسة بلدية المدينة، وذلك لما كان لمدينة القدس من أهمية دينية خاصة، ونظراً لوجود القنصليات والبعثات الأجنبية فيها، فقد بات رئيس بلدية القدس، بمنزلة كبير رؤساء البلديات في فلسطين (الحوت، 1986، ص298–299).

وإذا كانت القدس تشكل مركزا دينيا وسياسيا هاما، للفلسطينيين، وللسياسة البريطانية الاستعمارية، والأطماع الصهيونية، فإن بلدية (نابلس)، كانت هي الأخرى تشكل محور اهتمام الإدارة البريطانية، وذلك لكون هذه المدينة، كانت تشكل حاضنة العمل الوطني، والقومي، بأشكاله المتنوعة، ولذلك فقد عملت الإدارة البريطانية على صب كل جهودها، من أجل إنجاح المرشّحين الذين يتناغمون مع سياساتها الاستعمارية، وذلك من خلال تأجيج نار المنافسة بين المرشحين

المتنافسين على رئاسة مجلس بلدي المدينة وعضويته، في الانتخابات التي جرت في عام (1934م)، حيث كانت المعركة الانتخابية بين الفئات المرشحة للفوز في هذه الانتخابات، والتي كان معظمها من العائلات النابلسية المتصارعة على زعامة المدينة، وسلطانها الاجتماعي والسياسي، كعائلة: (آل المصري، والشكعة، وطوقان)، (الأحمد،1985، ص216)، وقد كانت العملية الانتخابية بحد ذاتها، " مثار توتر وتهاتر بين الأحزاب المحلية، فازداد الصف العربي الذي لم يكن متماسكاً في الأصل، تصدّعاً، وعادت الحركة الوطنية التي لمعت لحظة ما في ظروف المظاهرات إلى الخفوت والفتور، وهذا ما رمت إليه السلطات دون ريب" (دروزة، الجزء الأول، ص 857–858).

وبالرغم من فوز المجلسيّن في معظم المدن الفلسطينية، حيث فازوا بأكثرية المقاعد في المجالس البلدية في كل من: (عكا، واللّد، والرملة، والمجدل، وطولكرم، وبيسان، وبئر السبع، والخليل، ونابلس، وبيت لحم، وجنين، ورام الله، وغزة)، إلا أن المندوب السامي، قد قام بتعيين رؤساء لهذه البلديات، من الأقلية الفائزة من المعارضين، وأما في كل من بلديات: (القدس، وعكا، واللّد، وأريحا، والرملة، والمجدل، وطولكرم، وبيسان، وبئر السبع)، فقد فاز المجلسيّون بجميع مقاعد المجالس البلدية فيها، ما اضطر الحاكم البريطاني إلى تعيين رؤساء هذه البلديات منهم (جريس،1986، الجزء الثاني، ص258).

وقد كان من نتائج هذه السياسة، أن الإدارة البريطانية، وبفضل هذه الانتخابات التي تمت وفقاً للقانون المذكور في السطور السابقة، استطاعت أن تفرق الزعماء الفلسطينيين، والوجهاء المحليين، ما أدى إلى تشتيت أهدافهم العامة، وانشغالهم بدوافع النفوذ الشخصي، والتغلب على الخصوم، وهذا بدوره قد وفر مساحة كبيرة من الحرية للإدارة البريطانية، لتنفذ سياساتها الاستعمارية، والرامية إلى خدمة المصالح اليهودية بشكل تام (عمرو،" ب.ت"، ص79).

ومن خلال تدقيق النظر في الصلاحيات المطلقة التي تم منحها للحاكم البريطاني بموجب هذه القانون، ولا سيما ما يتعلق بـ:" إلغاء البلديات أو استحداثها"، يتبين بجلاء، أن الإدارة البريطانية، قد استغلت هذه الصلاحيات من أجل تطوير المواقع السكانية اليهودية، على حساب مناطق البلديات العربية، ومما يدلل على ذلك، استحداث بلدية يهودية جديدة لمنطقة (تل أبيب)، التي كانت قد توسعت وازداد عدد سكانها بشكل ملحوظ، وهي جزء من أراض بلدية يافا (جريس،1986، الجزء الثاني، ص258)، فقد تم إعلانها بلدية يهودية جديدة مستقلة عن بلدية يافا، عام (1934م)،(جرباوي،1996، ص62)، بينما البلديات العربية لم يزد عددها عن (22) مجلساً بلدياً، وهي البلديات التي تم اعتمادها في فترة الحكم العثماني على

فلسطين، وقد بقي الأمر كما هو عليه، ولم يتم استحداث بلديات عربية جديدة، حتى خروج القوات البريطانية من فلسطين عام(1948م)، (جرادات،1999، ص39).

وعليه، فإن الصلاحيات التي منحها هذا القانون للحاكم البريطاني، والتي بموجبها كان له الحق في " تغيير حدود البلدية "، فلم تكن إلا ذريعة قانونية، تمكنه من تحديد حدود البلديات العربية، دون أي تخطيط أو تحقيق يتعلق بمصلحة المواطنين العرب، بل كان الهدف من هذه الصلاحية، تمكين الحاكم البريطاني من توفير اكبر مساحة ممكنة من أراضي البلديات العربية، لمنحها لليهود، وذلك تهيئة لتنفيذ مشروع التقسيم الذي كان يتم التداول به آنذاك في محافل صناعة القرار الاستعماري البريطاني (عمرو،" ب.ت"، ص67).

وإمعاناً من الحاكم البريطاني في تطبيق نصوص هذا القانون، بشكل متحيز تحيزاً تاماً لمصالح اليهود، ووطنهم القومي، سيما وأن هذا القانون المتحيز للأهداف اليهودية قد منحه الحق في" استبدال أو إعفاء أعضاء البلدية أو بعض أعضائها من مناصبهم "، فقد استغل هذه الصلاحيات، وقد قام خلال الفترة الممتدة من (1934–1948م)، بعمليات إضافة، واستبدال، وإعفاء لأعضاء، ورؤساء، الكثير من مجالس البلديات العربية، وذلك وفقاً لما تمليه عليه، المصالح الصهيونية، ومساعدتها في تحقيق إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، فقد قام الحاكم البريطاني عام (1934) بزيادة عدد أعضاء مجلس بلدي مدينة (القدس)، بحيث كانت هذه الزيادة من اليهود، حيث أصبح عدد الأعضاء اليهود في المجلس البلدي لمدينة القدس(ستة أعضاء)، أي نصف أعضاء المجلس البلدي, وقد استمرت السلطات البريطانية بتعيين الرئيس من المسلمين, ولكن بموجب الصلاحيات الممنوحة للحاكم البريطاني فقد عمد الحاكم البريطاني إلى تعيين نائبين للرئيس:" نائب من المسيحيين, وآخر من اليهود, وهذا ما جعل منهم قوة تصويتية لها وزنها في اتخاذ القرارات المتنوعة, وبالتالي تستطيع أن توجه هذا الثقل في اتجاه ما يخدم المصالح الصهيونية, (الدباغ، 1965، الجزء العاشر، ص203).

واستطرادا من الإدارة البريطانية في تنفيذ سياستها المُمَنْهجة، في حل المجالس البلدية العربية، أو إعادة تشكيلها،أو إضافة أعضاء جدد إليها، وذلك دعما للمصالح اليهودية، فقد قام الحاكم البريطاني عام (1934) بإضافة عضوين جديدين من اليهود في مجلس بلدي مدينة (حيفا)، وكذلك الأمر في مدينة (غزة)، فقد قام الحاكم البريطاني، ولغاية عام(1946م)، بإجراء (10)، تغييرات، وتعديلات، وإقالات على مجلس بلدية مدينة غزة، وجميعها لا مبرر لها سوى خلق قوة تصويتية داخل تلك المجالس البلدية، تتماشى وتحقيق أهداف المشروع اليهودي في فلسطين (جرادات،1999، ص39).

المبحث الخامس:

المرحلة الممتدة من (1936-1948م):

في إبان مرحلة الإضراب الفلسطيني الكبير عام (1936م), وما نتج عنه من خطوات نضالية, ومقاومة شعبية، واحتجاجات على إمعان السلطات البريطانية في التّحيز البَيّن للحركة الصهيونية، ورعاية تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ونتيجة لتصاعد الضغط الشعبي على المؤسسات والهيئات التي لم تكن قد أضربت بعد، فقد اضطر رؤساء البلديات الفلسطينية، إلى عقد اجتماع- سرّاً- لرؤساء البلديات الفلسطينية في مدينة رام الله, في (31\5\1936م)، وذلك لقيام الإدارة البريطانية، بمنعهم من عقد هذا الاجتماع بشكل رسمي (دروزة ،1993، المجلد الثاني، ص33)، وقد انفضّ الاجتماع عن موافقة قسم من رؤساء البلديات على الإضراب، لمشاركة الأهالي في دعم الخطوات والبرامج العامة التي نظّمتها اللّجان القومية المسئولة عن متابعة هذا الإضراب وتأييدها ، بينما لم يوافق القسم الأكبر من رؤساء البلديات على الانخراط في فعاليات الإضراب (جبارة، 2002، ص77)، وقد كان ذلك من جراء ضغط السلطات البريطانية التي قد حالت دون انعقاد هذا المؤتمر بشكل فعال، فمارست ضغطاً كبيراً على رؤساء البلديات من أجل عدم مشاركتهم في فعاليات هذا الإضراب (زعيتر، 1984, ص118)، وقد أدت ضغوط الإدارة البريطانية، إلى تخوّف معظم رؤساء البلديات، أن تقوم الادارة البريطانية بعزلهم وتعيين آخرين من خصومهم في مواقعهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فانّ منهم من كان من ذوي المصالح، ومن المتناغمين مع السياسة البريطانية، كرئيس بلدية (حيفا)- حسن شكري- الذي تمرّد علانية على الإضراب الفلسطيني العام، كما أن معظم أعضاء مجلس بلدي (غزّة) قد صوتوا ضد الإضراب، وكذا، بلدية (جنين)، فقد ألغت قرارها بالمشاركة في الإضراب، وكذلك رئيس بلدية (عكّا) الذي أعلن عدم مشاركته فيه، وان البلديتين اللّتين أعلنتا رسميا التزامهما الكامل بالإضراب الفلسطيني الكبير آنذاك، هما: بلدية (نابلس)، وبلدية (القدس)، وقد أدّى عدم التزام الغالبية الكبيرة من البلديات في فعاليات الإضراب، إلى فتح ثغرة في وحدة الموقف الفلسطيني، وتدني ارتفاع وتيرة العصيان المدني الفلسطيني (خليفة، 1989، ص15)، ولاسيّما أن الإدارة البريطانية، قد عمدت إلى استخدام سياسة الوعيد والتهديد، ضد العديد من رؤساء البلديات الذين أعلنوا التزامهم بالإضراب، ومنهم رئيس بلدية (يافا)، السيد (عاصم السعيد)، الذي أنذرته تلك السلطات بوجوب فك إضراب البلدية، ثم عمدت فيما بعد إلى اعتقاله في معتقل" صرفند "، وكذلك قيام الحاكم العسكري البريطاني لمدينة (الخليل) بتوجيه إنذار شديد إلى أعضاء بلدية المدينة، بوجوب مزاولة مهامهم في البلدية، وأنهم

إذا أصروا على الإضراب، فإنّه يعتبرهم مستقيلين، وسيقوم بتعيين أعضاء جدد بدلا منهم (دروزة ،1993، المجلد الثاني، ص203،54).

وعلى إثر تصاعد حدة هذا الإضراب الفلسطيني الكبير، والذي تحول إلى ثورة فلسطينية كبرى امتدت من: (1936-1939م), فقد عملت السلطات العسكرية البريطانية، على تضييق الخناق على البلديات التي التزمت بالإضراب، وإهانة رؤسائها وأعضائها، ومعاقبتهم، وذلك عبر محاولاتها المتكررة لكبح عنفوان الثوار, وإرباكهم، حيث عمدت إلى استخدام رؤساء تلك البلديات وأعضائها، كدروع بشرية أمام مرمى نيران الثوار، لإجبارهم على التوقف عن إطلاق النار على الجيش البريطاني, والشاهد على ذلك ما حصل مع رئيس بلدية نابلس (سليمان طوقان), ففي أواخر عام (1936م), هاجم الثوار الفلسطينيون مخافر الشرطة البريطانية في مدينة نابلس, وقد كان هجومهم شرساً وقوياً, أدى إلى إيقاع حالة من الفزع الشديد في قلب قائد القوات البريطانية المعسكرة في المدينة, ولم يجد أي إجراء يتخذه أمام قوة هجوم الثوار وشدّة بأسهم على جنوده في كل مكان, فما كان منه إلا أن بعث بقواته إلى رئيس البلدية قائلاً: " إن رجالكم أطلقوا النار على قواتي, وأحضرتك لتكون ضيفي, وستنام على ظهر السطح مع حرس الرشاشات الذين كانوا يتبادلون إطلاق النار مع الثوار", ومن ثم احتجزه لاستضافته بهذه الطريقة المذكورة، وقد أدى ذلك إلى إستقالة أعضاء المجلس البلدي احتجاجاً على هذا التصرف (جرار,2009، ص226), فما كان من رئيس البلدية المذكور, إلا أن قام بإعادة وسام التقدير الذي منحته إياه السلطات البريطانية في فترة سابقة, وذلك احتجاجا منه على هذه المعاملة المهينة، وغير اللائقة (العسلي،1991، ص143), ولكن في الاتجاه الآخر، فقد كانت بلدية (تل أبيب)، وخلال فترة الإضراب الفلسطيني الكبير عام (1936م)، مقرا لقيادة العصابات الصهيونية المسلحة، وذلك أمام مرأى ومسمع الإدارة البريطانية (خليفة، 1989، ص44).

ونظرا لهذه التصرفات المهينة التي تعاملت بها الإدارة البريطانية مع رؤساء البلديات الفلسطينية، وتماشياً مع قرارات اللجنة القومية العليا التي دعت رؤساء البلديات إلى المشاركة في فعاليات ذلك الإضراب، فقد قام العديد من المجالس البلدية العربية التي التزمت بالإضراب، بتقديم استقالاتهم الجماعية، فما كان من الإدارة البريطانية إلا أن اتخذت تلك الاستقالات الاحتجاجية ذريعةً للهيمنة التامة على البلديات العربية، فقررت تلك الإدارة العمل على " تعيين رؤساء بلديات ولجان لتحل محل المجالس المنتخبة "، متذرعة بالأوضاع السائدة في فلسطين (جرادات، 1999، ص39)، وعليه فقد قام المندوب السامي، وبحجّة توتر الأوضاع في فلسطين، بتنفيذ هذا القرار، إذ عمل على " حل وتعطيل عمل العديد من المجالس البلدية العربية، وتعيين لجان بلدية لتحل مكانها " (جرباوي،1996، ص 37)، ولا سيما (المجالس المختلطة)،

فعلى إثر الاستقالة الجماعية التي قدمها أعضاء مجلس بلدي حيفا، قام الحاكم البريطاني مباشرة، بإرجاع (الأعضاء اليهود) الذين كانوا في هذا المجلس البلدي، كما أعاد إليه (اثنين) من الأعضاء العرب، اتصفوا بمناهضتهم الشديدة للإضراب والثورة الفلسطينية، كما أضاف إلى هذا المجلس (أربعة أعضاء بريطانيين)، وقد استمر هذا المجلس (اليهودي البريطاني)، بإدارة البلدية عبر رئيسها الموالي للبريطانيين (حسن شكري) (صيقلي،2011، ص283).

لقد عانت البلديات الفلسطينية في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ فلسطين، من الكثير من المضايقات, وتقليص صلاحياتها، ولم تكتف السلطات البريطانية بتسخير القليل المتوفر لدى هذه البلديات، بل عملت بكل إمكانيتها على إضعافها، وجعلها مرتبطة قسرا بتوجهات الإدارة البريطانية وخططها، حتى غدوا أعضاء المجالس البلدية، بدلا من أن يكونوا ممثلين للسكان العرب أمام الإدارة البريطانية، أصبحوا بفعل هذه السياسة البريطانية، وكأنهم ممثلو للسلطة البريطانية، ودوائرها الإدارية أمام المواطنين (جرباوي، 1996، ص38)، وذلك كله، من أجل دعم المجالس المحلية اليهودية، التي كفلت الإدارة البريطانية إنشاءها، وإقامتها في المستعمرات اليهودية.

ونتيجة لتصاعد وتيرة أحداث الثورة في فلسطين، وانتشارها السريع في كل أنحاء البلدان الفلسطينية، فإن وزارة المستعمرات، والخارجية البريطانية، وكمحاولة منهما لاحتواء هذه الثورة، وتسكين ثائرة الفلسطينيين، فقد قامت بريطانيا بإرسال لجنة ملكية للتحقيق في أسباب هذه الهبة الفلسطينية، وهي (لجنة بل)، وقد استمعت إلى العشرات من شهادات فلسطينية وبريطانية، ويهودية، حول أسباب توتر الأوضاع في فلسطين، وكان من ابرز الشهادات التي قدمت أمام هذه اللجنة الملكية التي قدمت إلى فلسطين عام (1937م), للبحث في أسباب اضطراب الأوضاع فيها، شهادة رئيس بلدية القدس, الدكتور (حسين الخالدي), ومما ورد في شهادته: " ... أن البلديات في العهد الحاضر لا تتمتع بصلاحيات واسعة كالسابق", وفي معرض رده على سؤال اللجنة حول التقرير الحكومة السنوي بخصوص مؤسسات الحكم الذاتي في فلسطين (البلديات) لعام (1935م), والذي يقول: " أن بلدية حيفا أنشأت مسلخاً, وبلدية غزة انشات اصطبلاً, وان بلدية الّلد حفرت بئرا ", قال:" لا يتوهمن أحد أن هذه المؤسسات– البلديات– هي من صُنْعِ الانتداب، كلا، إنها موجودة قبله بأمد بعيد" (زعيتر،1984، ص27).

وأن من أبرز الشواهد على أن العقلية السياسة البريطانية المتحيزة لليهود، كانت تنظر إلى البلديات كمؤسسات عربية محلية, ولكن من منظار جعلها مُوَجَّهة في سبيل خدمة المشروع الصهيوني في إقامة كيانه, هي شهادة النائب البريطاني

الصهيوني (ودجوود), الذي عبر بوضوح بين في شهادته أمام اللجنة الملكية المذكورة, أن البلديات كافة في المدن العربية، يجب أن يكون رؤساؤها من البريطانيين, وأما بلدية (تل أبيب), فيجب أن يكون رئيسها يهوديا (زعيتر,1984, ص282).

وإزاء ما استمعت إليه هذه اللجنة من شهادات وإفادات كثيرة، حول ما يجرى في فلسطين، ومما ورد في تقريرها الذي قدمته إلى الحكومة البريطانية، أن" الخدمات التي تؤديها البلديات قليلة بسبب نقص الموظفين وسيطرة إدارة اللواء، والإدارة المركزية الشديدة عليها، وضآلة المنح الحكومية، في الوقت نفسه الذي شهد فيه مجلس بلدي(تل أبيب) دعما كبيرا من الإدارة البريطانية (جرادات،1999، ص39).

ومما يدلّل على أن السياسة البريطانية، حيال البلديات الفلسطينية، ومجالسها، ورؤسائها، كانت تهدف إلى تسييرها وفق لأهوائها، ولا تحترم صلاحيات أو قرارات هذه البلدية أو تلك، إلا بما لا يتعارض مع مخططاتها، أن الإدارة البريطانية، صمّت آذانها، وأغمضت أعينها عن هذا التقرير، بل وضاعفت من وتيرة دعمها التام لمواقع التجمع اليهودي، بهدف تطويرها إداريا، فعملت على استحداث بلدية في مستعمرة (بيتاح تكفا)– ملبس– في عام (1937م)، (جرباوي،1996، ص62).

وفي مسار آخر، فقد صعّدت من وتيرة محاربتها للبلديات العربية، ورؤساء مجالسها، وأعضائها، الذين كانوا يناهضون السياسة البريطانية، والمطامع اليهودية في فلسطين، فأخذت تعمل على سجن، أو نفي، أو عزل رئيس هذه البلدية أو تلك، وذلك إذا ما رأت أن هذا الرئيس أو ذاك، يعمل، بجد وإخلاص لخدمة شعبه ووطنه، حيث عمدت السلطات البريطانية في (1937/10/7م)، إلى عزل الدكتور حسين الخالدي عن رئاسة بلدية (القدس)، ولم تكتف بعزله، بل عملت على إبعاده إلى جزيرة سيشل لعدة سنوات (زعيتر,1984, ص335).

وإمعاناً من السلطات البريطانية في تسخير المجالس البلدية في المدن العربية الكبيرة، وتحديداً (البلديات المختلطة)، أي البلديات ذات المجالس المشتركة (عرب ويهود)، فإنها أخذت بملء شاغر مقعد رئيس البلدية بعضو يهودي من أعضاء هذا المجلس أو ذاك، فعندما توفي رئيس بلدية حيفا (حسن شكري)، عام (1940م) قامت الإدارة البريطانية بتعيين اليهودي (شبتاي ليفي) رئيسا للمجلس، وبهذا التعيين، فقد أصبح مجلس بلدي حيفا " يهوديا بامتياز " (صيقلي،2011، ص283)، وكذا الحال، عندما توفي رئيس المجلس البلدي لبلدية القدس المرحوم (مصطفى الخالدي), عام (1944م)، قامت سلطات الإدارة البريطانية بتعيين نائبه اليهودي (دانيال اوستر) مكانه, وقد أثار هذا التصرف استياء باقي الأعضاء العرب من المسيحيين والمسلمين، فقدموا استقالاتهم احتجاجا على ذلك, غير أن سلطات الإدارة البريطانية, وفي

تاريخ(1945/7/11م), قامت بإلغاء المجلس البلدي وعينت مكانه لجنة من (خمسة أعضاء)، – كلهم من الموظفين البريطانيين– برئاسة (وبستر) المدير العام للبرق والبريد (الدباغ، 1965، الجزء العاشر, ص203).

وقد يكون من أبرز المواقف التي تعبّر بشكل سافر ومكشوف، عن دعم البلديات اليهودية، ورؤساء البلديات المختلطة، والذين، كان بعضهم من اليهود، هو ماحصل مع مدينة (حيفا)، أثناء المعارك الضارية التي نشبت بين اليهود والعرب، قبل رحيل القوات البريطانية عن فلسطين، عام (1948م)، إذ في تاريخ (21\4\1948م)، وعندما اشتدت وطأة الحرب الدائرة بين العرب واليهود في مدينة حيفا، ونظرا لتخاذل القوات العربية الرسمية في إنجاد المقاتلين العرب في المدينة، فقد طلب وفد من وجهاء المدينة، من الحاكم البريطاني (ستوكوول)، أن يستعمل نفوذه مع اليهود لوقف الهجوم اليهودي على المدينة، فما كان منه إلا أن رد عليهم قائلا:" أنّه غير مستعد للاصطدام بأحد الفريقين المتحاربين وأنّه لن يسمح للقوى العربية المسلحة بدخول المدينة لمساعدة السكان العرب، وأنّه مستعد فقط للقيام بالتوسط للصلح إذا قبل العرب مبدئياً بشروط الهدنة "، وعندما اطّلع العرب على شروط الهدنة، فقد وجدوا أنها تقضي بالاستسلام النهائي، والاعتراف الضمني برئيس البلدية اليهودي (حاكماً على المدينة)، فصعق الوفد العربي غضباً من هذه الشروط، ورفضوها، وأبلغوا الحاكم البريطاني برفضهم الكامل لها، أو تعديلها، أو البحث فيها، حينذاك، أبلغهم القائد البريطاني، بأنه " إذا لم توقع على هذه الشروط حتى الساعة السادسة والنصف مساء، فانه لن يكون مسؤولاً عن ذبح آلاف العرب" (الحوت،1986، ص630،629).

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، انه منذ عام (1939م)، كان هناك (ثماني بلديات) مختلطة مؤلفة مجالسها من (عرب ويهود)، حيث كانت تدار هذه المجالس بواسطة لجان معينة، وقد ارتفع عددها ليبلغ عام (1945م)، (عشر بلديات)، كان من أهمها بلديات: طبريا، والقدس، وحيفا (جرباوي ،1996، ص62)، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فان الإدارة البريطانية المتمثلة بمندوبها السامي، وطيلة فترة احتلالها لفلسطين، والممتدة من (1917–1948م)، فأنها لم تعمل على استحداث أي مجالس بلدية جديدة في فلسطينيين، غير أنها قامت باستحداث مجلسين بلديين فقط، وكانا لتجمعين سكانيين يهوديين، وهما: (مجلس تل أبيب)، ومجلس (بيتاح تكفا)، وقد غادرت بريطانيا هذه البلاد وكان عدد المجالس المحلية فيها (24) مجلساً محلياً بلدياً (جرباوي، 1996، ص62)، و(38) هيئة محلية قروية (وزارة الحكم المحلي الفلسطيني،2004، ص8)، منها (11) مجلساً عربياً، و(26) مجلساً يهودياً، ومجلس ألماني واحد (جرادات،1996، ص37).

ومما سبق، يتضح بشكل جلي، أن الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي كان ممثلا بالإدارة البريطانية قد عمل منذ وطأت أقدامه أرض فلسطين، على إعاقة تطور مؤسسات الحكم الذاتي، والتي كانت تشكل المجالس البلدية عمودها الفقري، وذلك خلافاً لما ورد في نصوص صك الانتداب، الذي نص على أن تتحمل الدولة المنتدبة مسؤولية تطوير تلك المؤسسات، والعمل على استقلالها ما أمكن ذلك، ولكن السلطات البريطانية، ومن خلال القوانين والنظم التي عملت على تشريعها، لم تستهدف إلا تضييق الخناق على المجالس البلدية الفلسطينية وتقييد صلاحياتها، مما أدى إلى حرمانها من" المساهمة في إقامة حكم ذاتي لعرب فلسطين، ومن تهيئة البنية التحتية لقيام دولة فلسطينية مستقلة " (اشتية، واحباس،2004، ص137)، هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإنه، ونتيجة لسياسة الإدارة البريطانية التي كانت تسعى دائما لتولية منصب رئيس البلدية من رجال موالين لها، ولسياساتها الاستعمارية، وفي المقابل إقصاء الرجال الوطنيين عن رئاسة البلديات، أو تضييق الخناق عليهم، فان حوادث عمليات الاغتيال التي اتبعتها الثورة الفلسطينية الكبرى، والتي خمدت نارها مع بداية الحرب العالمية الثانية عام (1939–1945م) كان" معظم ضحايا هذه الحوادث من مخاتير القرى ورؤساء البلديات وأعضائها " (الحوت،1986، ص404)، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، اغتيال رئيس بلدية " الخليل "(ناصر الدين)، بسبب محاولاته لوقف الإضراب الفلسطيني الكبير(1936م)، وكذلك إلقاء قنبلة على بيت رئيس بلدية "بيت لحم" (عيسى البندك) لكونه قد أقام قبل إلقاء القنبلة على بيته بيوم واحد، حفلة لرئيس الاستخبارات البريطاني (وينفل)، وكذلك إلقاء القنابل اليدوية على بيوت رؤساء بلديات كل من (حيفا، وصفد)، وإلقاء عبوة متفجرة على بيت عضو مجلس بلدي مدينة القدس (سعد الدين الخليل)، (دروزة،1993، المجلد الثاني، ص94)، وفي هذا السياق أيضا، فقد تم إطلاق النار على بيت (عبد الرحمن الحاج إبراهيم)، رئيس بلدية (طولكرم)، وكذلك تم تحطيم زجاج بيت رئيس بلدية (المجدل) بالرصاص، نتيجة لإطلاق نار كثيف عليه، وبالإضافة لما ذكر، فقد قام مسلحون بإطلاق (تسعة عيارات نارية) على بيت رئيس بلدية مدينة (طبريا)، (علي زكي الحديف)، ولكنها لم تصبه، بل أصيب بعض الموجودين معه في منزله، (دروزة،1993، المجلد الثالث، ص470،203،134)، وقد بلغ عدد تلك الحوادث التي استهدفت رؤساء البلديات، أو بعض أعضائها، حوالي (14) حادثة نجحت في تحقيق هدفها الذي رمت إليه (الحوت،1986، ص404).

الاستنتاجات

لقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- إن السياسة التي اتبعتها الإدارة البريطانية، في تعاملها مع البلديات الفلسطينية، منذ لحظة دخول قوات الجيش البريطاني إلى فلسطين، في نهاية الحرب العالمية الأولى (1917م)، كانت تهدف إلى السيطرة على تلك البلديات من أجل تحقيق هدفها المركزي، والمتمثل في إنشاء وطن قومي لليهود في أرض فلسطين.

2- عمدت الإدارة البريطانية، طيلة فترة احتلالها لفلسطين (1917-1948م)، إلى سنّ القوانين التي تمكنها من السيطرة على البلديات الفلسطينية، وجعلها بمثابة مؤسسات تابعة في جميع شؤونها للإدارة البريطانية، التي كان يمثلها الحاكم البريطاني في كل منطقة من مناطق فلسطين.

3- حتى تتمكن الإدارة البريطانية من السيطرة التامة على المجالس البلدية الفلسطينية، فقد سعت بكل إمكانياتها إلى تعيين رؤساء للبلديات الفلسطينية من رجال متناغمين، وموالين لسياستها الداعمة للحركة الصهيونية وأهدافها المتمثلة في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وفي المقابل العمل الدؤوب على تفريغ المجالس البلدية الفلسطينية، من رجالات فلسطين الوطنيين، والمناهضين للسياسة البريطانية، والأطماع الصهيونية.

4- من أبرز السياسات التي اتّبعتها الإدارة البريطانية، من أجل السيطرة على البلديات الفلسطينية، كانت سياسة إثارة التنافس بين العائلات الفلسطينية على مقاعد المجالس البلدية، وكذلك العمل باستمرار على تغيير المجالس البلدية واستبدالها وفق ما يحقق هذا التناحر، وإشغال الفلسطينيين عن مطالبهم الوطنية، بأمور جزئية تؤدي إلى إضعاف الموقف الوطني الفلسطيني.

5- عملت الإدارة البريطانية في تلك المرحلة، على توفير الإمكانيات كافة، التي تمكن المجالس البلدية اليهودية من النمو والتطور، لتكون نواةً صلبةً وحيّةً، للوطن القومي اليهودي في فلسطين.

المصادر و المراجع

1. الأحمد، نجيب (1985): فلسطين تاريخا ونضالا، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، منشورات دار الجليل.
2. اشتية، محمد، وحباس، أسامة (2004): البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، الطبعة الأولى، رام الله- فلسطين، منشورات المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار).
3. جبارة، تيسير (2002): إضراب عام " 1936 " في فلسطين، الطبعة الأولى، رام الله – فلسطين، منشورات مركز الدراسات والتطبيقات التربوية.

4. جرباوي، علي (1996): أي نوع من السلطات المحلي نريد؟، الطبعة الأولى، نابلس – فلسطين، مركز البحوث الفلسطينية.

5. جرادات، ياسر (1999): " الإدارة والحكم المحلي في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني", مجلة الحكم المحلي، العدد الثاني, ص:(36 –40).

6. جرادات، ياسر (1999): " جذور الإدارة المحلية في فلسطين"البدايات في العهد العثماني ", مجلة الحكم المحلي، العدد الأول, ص:(18– 23).

7. جرار, حسني (2009): شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني "1879 –1939 ", الطبعة الأولى, عمان – الأردن، منشورات دار المأمون للنشر والتوزيع.

8. جريس، صبري (1986): تاريخ الصهيونية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، منشورات مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.

9. حبش, جمال (2005): اثر تعطل السلطة التنفيذية على إجراءات تنفيذ قرارات مجلس بلدي قباطية، بحث دراسات عليا غير منشور، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين.

10. حبش, جمال (2006): تقييم دور الجهات المانحة في دعم وتمويل المشاريع من وجهة نظر مجالس الخدمات المشتركة, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين.

11. الحوت، بيان (1986): المؤسسات والقيادات السياسية في فلسطين"1917–1948"، الطبعة الثالثة، منشورات دار الهدى للنشر والتوزيع، كفر كقرع.

12. خليفة، احمد (1989): الثورة العربية الكبرى في فلسطين، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

13. خلة، كامل(1982): فلسطين والانتداب البريطاني" 1922–1939 "، الطبعة الثانية، بيروت– لبنان، منشورات مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

14. الدباغ, مصطفى (1965): موسوعة بلادنا فلسطين، الجزء العاشر، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، منشورات دار الطليعة.

15. دروزة، محمد (1993): مذكرات محمد عزت دروزة، المجلد الأول، والمجلد الثاني، الطبعة الأولى، منشورات، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

16. زعيتر، أكرم (1984): وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، الطبعة الثانية, بيروت– لبنان، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

17. سعيد، نادر (1996): المرأة الفلسطينية ومجالس الحكم المحلي، الطبعة الأولى، رام الله – فلسطين، منشورات طاقم شؤون المرأة.

18. شوفاني، الياس (2003): الموجز في تاريخ فلسطين السياسي، الطبعة الثالثة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

19. صيقلي، مي (2011): حيفا العربية، 1918– 1939– التطور الاجتماعي والاقتصادي"، الطبعة الرابعة، رام الله – فلسطين، منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

20. عمرو، عدنان (ب.ت): الإدارة المحلية في فلسطين" 1850–1991"، مجهول جهة وتاريخ النشر.

21. العكش، فوزي، والأعرج، حسين (1996): الإدارة المحلية في فلسطين والعالم العربي، الطبعة الأولى, عمان – الأردن، منشورات جامعة القدس المفتوحة.

22. العباسي، مصطفى (2011): صفد في عهد الانتداب البريطاني" 1917–1948" دراسة اجتماعية وسياسية، الطبعة الثانية، رام الله – فلسطين، منشورات المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

23. علي كرد, محمد (1983): خطط الشام, الجزء الخامس, الطبعة الثالثة, بيروت – لبنان، منشورات مؤسسة الاعلمي.

24. العارف, عارف (2007): المفصل في تاريخ القدس, الطبعة الرابعة, بيروت – لبنان، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

25. العسلي، بسام (1991): ثورة الشيخ عز الدين القسّام، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، منشورات الديوان للطباعة والنشر والتوزيع.

26. علقم، نبيل (2005): تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ودور المرأة فيها، الطبعة الأولى، البيرة– فلسطين، منشورات جمعية إنعاش الأسرة.

27. غريب، عصام (2014): الحاج محمد أمين الحسيني ودوره في الحركة الوطني الفلسطينية " 1897–1974"، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، منشورات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.

28. الغوري، إميل (1972): فلسطين عبر ستين عاما، الطبعة الأولى، منشورات، دار النهار للنشر، بيروت.

29. وزارة الحكم المحلي (1996): المشاريع المنفذة حتى نهاية عام 1996، نشرة لمرة واحدة، رام الله– فلسطين، منشورات وزارة الحكم المحلي.

30. قدومي، منال (2008): دور المشاركة الشعبية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

31. الكيالي، عبد الوهاب (1985): تاريخ فلسطين الحديث، الطبعة التاسعة، منشورات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

32. مكي، عبد الناصر (1998): العلاقة بين السلطة المركزية وهيئات السلطة المحلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت، فلسطين.

33. النمر، إحسان (1975): تاريخ جبل نابلس والبلقاء، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، نابلس– فلسطين، منشورات مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية.

34. وزارة الحكم المحلي (2003): الحكم المحلي الفلسطيني في ثماني سنوات (1994–2003)، نشرة لمرة واحدة، رام الله – فلسطين، منشورات وزارة الحكم المحلي، رام الله.

The administrative and legal procedures that the British Mandate applied to the Palestinian Municipalities between 1917 - 1948.

Jamal Habash

A researcher in the political development, Al-Quds Open University –Jenin

jamhabq@gmail.com

Abstract

This study aims to identify the nature of the administrative and legal procedures that the British Mandate applied to the Palestinian Municipalities during the British Mandate in Palestine between 1917 - 1948, that has resulted in the establishment of the Zionist State of Israel on the greatest and major part of the Palestinian homeland. The study shows that the British administration restricted the power of the Palestinian Municipalities through issuing laws and regulations by the British governor. Consequently, these municipalities were brought under the control of the British administration and its supportive policy to the Jewish Zionist State. This was achieved through sparking the differences between the tribes, while providing the Jewish Municipalities with all means of support. The study concludes that the British administration exploited the Palestinian municipalities to hire people, who are loyal to this administration, to facilitate its mission in establishing a homeland for the Jews in Palestine.

Keywords: Administrative, and legal procedures, British Colony, Palestinian, Municipalities.